■■ المأزق الذى يواجه الصناعة المصرية وضعها بين شقى الرحى، فاما ان تصحو من كبوتها وتواجه مشاكلها وتبحث لها عن حلول عاجلة وتحدث اسلوبها وتسعى للبقاء وتحقيق النجاح، واما ان تستسلم للشكوى من الخسائر والضرائب والجمارك وتترك الباب مفتوحا امام طوفان السلع الصينية الرخيصة التى تجتاح السوق المصرية وتكتفى بالبكاء على اللبن المسكوب!

ورغم وجود برنامج لتحديث الصناعة ترعاه الدولة تبقى الخطوط مقطوعة بينه وبين اصحاب الصناعات والعاملين فيها فمعظمهم لا يعلم عنه شيئا ومن يعلم منهم رفض التعامل مع البرنامج ويطالب بان يقتصر دوره على منح التمويل للمصنعين ويتركهم يتصرفون كما يشاءون!.. البرنامج الذى تعاقب عليه ثلاثة مديرين حتى الآن قرر التعاون مع اتحاد الصناعات لعقد اجتماعات تشرح فوائده فهل ينجح برنامج تحديث الصناعة فى تحقيق الهدف منه؟!... التحقيق التالى يبحث عن الاجابة. ■■

■ م. رشيد محمد رشيد

الفهم الخاطىء يهدد تحديث الصناعة!

برنامج التطوير بالمنحة الأوربية يقدم خدمات فنية والصناع يريدون الأموال فقط!

■ م. حلمى ابو العيش ■ د. نادر رياض ■ د. شريف الجبلى ■ د. أدهم نديم

■ وزير الصناعة :

«عودة الوعى» شرط لنجاح برنامج تحديث الصناعة

تحقيق : أمانى صادق

■ أبو العيش :

مطلوب تحديث ٣٤٠٠ منشأة صناعية كل عام ولسناجهة تمويل للمتعثرين

فى البداية يوضح د. نادر رياض رئيس وحدة الصناعات الصغيرة باتحاد الصناعات وعضو مجلس ادارة غرفة الصناعات الهندسية ان ما تم حتى الان ليس قليلا وهو مقدمة لخطة تحديث الصناعة المصرية ويرنامج التحديث جزء من منظومة تحوى برامج تحديثية اخرى يشارك فى صياغتها وادارتها وزارة التجارة الخارجية والصناعة وما يتبعها من هيئات ومصالح مشيرا الى ان البرنامج الاوربى غطى جوانب مهمة ولكن هناك جوانب اخرى ايضا مهمة مطلوبة وبشكل ملح اولها واهمها الآلات والمعدات.

ويضيف د. رياض بان هناك ضرورة ايضا الى وجود مجمعات لتوفير الخدمات الصناعية وقطع الغيار والخامات الخاصة لحل مشكلة الحصول على الخامات الملائمة سواء كانت محلية او مستوردة و مستوفية لشروط الجودة ومناسبة للسعر وتوضع تحت تصرف المركز لتلبية احتياجات الصناعات المختلفة..

كما ان هناك حاجة الى اقامة مراكز لتقييم المنتجات والهندسة العكسية. ويؤكد رئيس وحدة الصناعات الصغيرة باتحاد الصناعات على ضرورة وجود خريطة صناعية تحدد بوضوح الصناعات ذات التوجه التصديرى او التى تعطى قيمة مضافة حتى يمكن فتح قنوات للتعاون بين الصناعة المصرية والاوربية وخاصة فى مجال الصناعات الصغيرة والمكونات النصف مصنعة والمدخلات الصناعية التى يمكن ان تدخل كمكونات للصناعة الاوربية.

الحلقة المفقودة!

اما د. شريف الجبلى رئيس لجنة تحديث الصناعة باتحاد الصناعات المصرية ورئيس الغرفة الكيماوية فيؤكد ان هناك حلقة مفقودة بين برنامج تحديث الصناعة والمجتمع الصناعى فعلى مدى اكثر من ثلاث سنوات وانتقادات وجال الصناعة للبرنامج لتزايد وتتسع فالبعض يتهم البرنامج بانه لم يقدم اى فائدة حقيقية للصناع وان ما قدمه لم يتجاوز الدراسات والاستشارات والبعض الاخر يرى ان تقدم اموال البرنامج كمساعدات مالية وليست برامج فنية ويوضح د. الجبلى بان ما يقال عن استخدام الدعم الاوربى للبرنامج فى اغراض بعيدة عنه غير صحيح فقد تم وضع اسس البرنامج بواسطة رجال اعمال مصريين وطنيين يضعوا فى اعتبارهم اولا مصلحة البلد والصناعة المصرية ومن ينتظر ان يقوم البرنامج بشراء معدات وآلات لن يحدث لان البرنامج هدفه الاساسى تحديث الفكر الصناعى وليس تحديث المعدات والآلات. ويشير رئيس الغرفة الكيماوية انه من خلال دراسة برامج التحديث فى الدول الاخرى نجد انها برامج فنية وتدريب ومثال ذلك برامج التحديث فى البرتغال وايرلندا فقد حققت نجاحات كثيرة ففى ايرلندا كانت تصدر ٩٠٪ منتجات زراعية و١٠٪ منتجات صناعية وبعد تطبيق برنامج التحديث حدثت طفرة فى صادراتها الصناعية بلغت ٩٠٪ خاصة الصناعات الالكترونية.

ويقول ان اتحاد الصناعات خلال الفترة القادمة سيكون له دور فعال فى تعريف الصناع باستراتيجية البرنامج ومجالات الاستفادة والتعاون خاصة ان خطة التطوير تتطلب تحديث ٣٤٠٠ منشأة خلال عام.

يؤكد د. ادهم نديم رئيس غرفة الاخشاب باتحاد الصناعات وعضو اللجنة المختصة فى برنامج تحديث الصناعة بان مركز تحديث الصناعة قام باعداد خطة جديدة للتوسع فى طاقة استيعاب الزيادة الجديدة التعامل مع الجانب المصرى المتمثل فى اصحاب المنشآت الصناعية المصرية والذى يستهدف البرنامج تحقيق اقصى استفادة ممكنة لاكبر عدد منهم ويواجهه اوضح ان هناك صعوبات اساسية واجهت المسئولين والخبراء فى المركز عند اعداد الخطة الجديدة لزيادة فاعلية المركز خاصة فيما يتعلق بنقص المعلومات عن عدد المنشآت الصناعية فى كل قطاع او حجم نشاطها واستثماراتها وهذه المعلومات ضرورية لوضع اساس التكامل بالشكل العلمى والاقتصادى بين برنامج التحديث والصناعة المصرية.

ويقول انه اذا كانت التقديرات توضح ان عدد المنشآت الصناعية فى حدود ٢٨ الف منشأة فان جزءا كبيرا منها منشآت متناهية الصغر ولا تسرى عليها اشتراطات الاستفادة من البرنامج وانه قد تم تحديد ١٠ الاف منشأة صناعية تمثل المجتمع الصناعى الذى سيقدم البرنامج اليه خدماته وستتضمن تيسيرات وتسهيلات عديدة لتشجيعهم على الاستفادة من خدمات البرنامج مع زيادة معدل وسرعة تقديم الخدمات واختصار مدة تنفيذ الخدمة لتصل فى بعض نوعيات الخدمات السريعة الى ٤٨ ساعة فقط ويوضح ابوالعيش ان التمويل المالى المتاح لبرنامج تحديث الصناعة يكفى لتغطية احتياجاته لثلاث سنوات مقبلة ولذلك فقد شملت الخطة السنوية ضرورة تحديث ٣٤٠٠ منشأة سنويا. ويشير حلمى ابوالعيش ان هناك خطوات ايجابية تم تحقيقها خلال الثلاثة شهور الماضية تعطينا تفاؤلا بان الخطة سيتم تنفيذها فى موعدها فقد تم خدمة ١٥٨٠ عميلا جديدا من المستهدف وهم ٣٤٠٠ عميل بنسبة ٤٦,٥٪ كما قام المركز بزيارات للعملاء داخل منشآتهم تعدت ١٦٦٤ زيارة خلال الثلاثة شهور منهم ٧٥٧ عميلا جديدا وبلغت عدد الخدمات المقدمة ١٠٨٥ خدمة بينما ما تم تقديمه من خدمات خلال السنوات السابقة لا يزيد عن ١٥٣٧ خدمة.

كما تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع جمعيات المستثمرين والمحافظين لزيادة عدد الخدمات المقدمة اليهم ويضيف مدير مركز تحديث الصناعة ان النتائج التى حدثت خلال الشهور الماضية تعنى ان هناك فرة لحدوث التفاعل مع المركز ولكننا محتاجين الى من يقود معنا المسيرة والمفروض ان تعود هذه البرامج على الاقتصاد بفائدة اكبر منها والا نكون قد خسرنا الأموال التى وضعت فيها خاصة ان مصر مشاركاقى تكاليف تنفيذ البرنامج حيث ان حصة الاتحاد الاوربى ٢٥٠ مليون يورو وتصيب مصر ١٠٣ ملايين يورو والقطاع الخاص حصته ٧٠ مليون يورو..وهناك اموال كثيرة من المانحين ولكن المشكلة فى ادارة هذه الاموال حتى تكون فاعلة.

واختيار حلمى ابوالعيش مديرا تنفيذيا خلفا للخبير التونسى سليم تلاتلى فور تقديم استقالته باعتباره من رجال الاعمال الذين لديهم كفاءة وخبرة لتحقيق التوازن المطلوب فى التعامل فى محورين اساسيين الاول الجانب الاوربى والذى يقوم بدور اساسى فى تمويل البرنامج والثانى التعامل مع الجانب المصرى المتمثل فى اصحاب المنشآت الصناعية المصرية والذى يستهدف البرنامج تعريف اعضاء الاتحاد والغرف الصناعية باهداف المركز وبرامجه الجديدة والخدمات التى يقدمها من برنامج تنمية موارد بشرية او زيادة القدرة التنافسية او زيادة القدرة الابتكارية او تيسير عمليات التمويل.

صعوبة دقة المعلومات

وفى اطار خطة متكاملة فى تمصير برنامج تحديث الصناعة تم الخدمات التى يمكن ان يقدمها لهم وهذا السبب الرئيسى فى هجوم البعض عليه لعدم مشاركته لهم فى شراء المعدات اللازمة لمصانعهم او مساعدتهم فى حل مشاكل التعثر ظنا منهم انه برنامج تمويلى.

ويؤكد رشيد ان اصلاح الشركات المتعثرة لن يأتى عن طريق برنامج تحديث الصناعة فعدد كبير من المصانع التى تعانى مشاكل يرجع اكثرها الى عدم الوعى وكان همهم اقامة مشروعات يضعوا فيها عملا بدون وضع اى اعتبار لظروف السوق واحتياجاته والجودة والمنافسة وغيرها مشيرا الى ضرورة ان يكون هناك وعى ادارى سليم واهتمام بالثروة البشرية فهى اغلى من الآلات والمعدات فما فائدة ان اشترى اغلى المعدات واعلاها تكنولوجيا ولا امتلك الخبرات والكفاءات التى تعمل عليها وللاسف هناك مشروعات كثيرة فشلت لعدم وجود الايدى المدربة.

ويقول المهندس رشيد بان مشكلة الصناعة ليست مشكلة مالية فقط ولكنها حزمة متكاملة من عمال ومهندسين وعدد وآلات ولابد من الصرف على التدريب وبتحدى وزير الصناعة بان نسبة التدريب لا تزيد عن ٢٠٪ لان اغلب اصحاب الشركات يفضلون العمالة الرخيصة حتى لا تكون مكلفة وهذه العمالة ستكون هى المعوق الاساسى للانتاج، ولابد لاى مستثمر ان يعى ان السوق مكسب وخسارة وان هناك منافسة فاذا كانت لديه القدرة على خوض معاركها فليبدأ مشروعه.

الوعى الصناعى المفقود

ولكن ما هو رأى المسئول الاول عن الصناعة عن اداء المركز وهل باسلوبه الحالى يستطيع تحقيق طموحات الصناعة المصرية فى الجودة والمنافسة وحل المشاكل المزمنة التى تعانيها الصناعة وتنفيذ الخطة الطموحة لايجاد فرص عمل جديدة. فكان اللقاء مع المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة الذى بدأ حديثه بان برنامج تحديث الصناعة شأنه شأن اى مشروع اخر له ايجابيات كثيرة وان كانت هناك بعض الجوانب السلبية وهذا ما تقوم به ادارة البرنامج الجديدة بتطوير الاداء لرفع كفاءته وقدراته وزيادة حجم استفادة الصناعة المصرية منه.

ويوضح المهندس رشيد ان المشكلة الاساسية التى يعانى منها المجتمع الصناعى هو عدم الوعى بالبرنامج

جريدة الأخبار ٢٠٠٥/١١/٢٦